ناقشت مختلف هموم وقضايا المحافظة

الأمسيات الرمضانية في محافظة إب تؤيد مبادرة رئيس الجمهورية

إب/سبأ:

ناقشت الأمسيات الرمضانية التي أقامتها محافظة إب خلال الأيام الخمسة الماضية برئاسة محافظة المحافظة علي بن علي القيسي وبحضور مدراء عموم المديريات وأعضاء المجالس المحلية والشخصيات الإجتماعية وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ناقشت العديد من المواضيع المتعلقة بقضايا المحافظة.

وفي ختام ألأمسيات الرمضانية مساء أمس والتي حضرها الأخوة رئيس محكمة استئناف المحافظة ورئيس النيابة وأعضاء السلطة القضائية ، أعضاء مجلسي النواب والشورى المحافظة، والمجلس المحلي والمكتب التنفيذي واللجنة الأمنية ، ورئيس جامعة إب وعمداء الكليات، ورؤساء وأمناء عموم المجالس المحلية ومدراء الأمن بالمديريات ورؤساء أقسام الشرطة،أعلن المشاركون تأييدهم لمبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية الهادفة إلى إصلاح النظام السياسي ، مثمنين عاليا ومباركين كل الخطوات التي اتخذتها القيادة السياسية للحفاظ على الوحدة الوطنية وأمن وتنمية واستقرار اليمن .

وكان الأخ محافظ المحافظة علي بن علي القيسي نقل خلال الأمسيات الرمضانية تحيات وتهاني فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية إلى أبناء المحافظة بمناسبة أعياد الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ، وكذا بمناسبة شهر رمضان المبارك ، كما ورفع باسم السلطة المحلية وكافة أبناء المحافظة أزكى آيات التهاني والتبريكات إلى فخامته بهذه المناسبات الغالية.

وقد أشار المحافظ إلى الدور النضالي المشرف الذي خاضه أبناء محافظة إب في تفجير الثورة وترسيخ النظام الجمهوري ومقاومة التخريب في المناطق الوسطى خلال فترة التشطيرفي الثمانينات ودورهم في تحقيق الوحدة اليمنية المباركة ، كما حيا تفاعل أبناء المحافظة مع إجراءات منع حمل السلاح في المدن ، وتعاونهم المستمر مع رجال الأمن للحد من الجريمة وتوفير الأمن والسكينة العامة في مختلف مناطق المحافظة .

وحث المحافظ مدراء عموم المديريات ومدراء الأمن على خدمة المواطن وحل قضاياه وتسهيل معاملاته ، محذرا من تدخل المسؤولين الرسميين في أمور ليست من اختصاصاتهم كأن يأخذ ما يسمى بالعدال، والإجر والرسامات أو التحكيم والنواظر، أو الضمانات ، كونها من مهام الشخصيات الاجتماعية وليست من مهام موظف الدولة، ووجه بإحالة القضايا أولا بأول إلى القضاء وسرعة تنفيذ قرارات وأحكام القضاء وعدم التأثير على سير العدالة.

كما دعا إلى الاهتمام بقضايا المغتربين وتقديم التسهيلات لمعاملاتهم ومشاريعهم الاستثمارية وحمايتهم من أي عملية ابتزاز أو نهب أو مضايقة ، و حث أيضا على الاهتمام بالمواقع الأثرية وحمايتها من الاعتداء عليها والتخريب والنهب وعلى وجه الخصوص الآثار في مديرية السدة ، وقال أن هذه الآثار ليست ملكا لشخص أو أسرة بل هي ملك لكل أبناء المديرية وللوطن بكامله والمحافظة عليها مسئولية الجميع .

وأكد المحافظ على أهمية الحفاظ على أراضي الأوقاف وأراضي الدولة وحجزها للمشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية للمحافظة التي تتهيأ لأن تكون المحافظة السياحية الأولى تنفيذا لما أعلنه فخامة الأخ رئيس الجمهورية ، منوها إلى ضرورة الالتزام بالدوام و الانضباط الوظيفي والنزول الميداني لمتابعة تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية في مختلف المجالات والتي

تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح وتهيئة ما سيفتتح هذا العام بمناسبة أعياد الثورة مشيرا في هذا الصدد أن المحافظة تشهد تنفيذ عدد 770 مشروعا بتكلفة إجمالية 49 مليار و151 مليون ريال منه 61 مشروعا جاهزة للافتتاح.

وأكد أهمية متابعة تحصيل الموارد المحلية وتنميتها وفي مقدمتها الموارد الزكوية باعتبار أن موازنات واعتماد المديريات أصبحت مرتبطة بحجم الموارد فيها بموجب قانون السلطة المحلية ، منوها بأن محصلات زكاة المحافظة لا زالت متدنية إذ لا يصل إلى ربع ما تدفعه الدولة للحالات الفقيرة المشمولة بصندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة البالغة 111 ألف حالة بمبلغ سنوي قره مليار ان و200 مليون ريال.

ودعا المحافظ التجار إلى الالتزام بالتسعيرة التي تم الاتفاق معهم حولها لمادتي القمح والدقيق على أساس فاتورة الشراء من الميناء بعد إضافة أجور النقل وهامش معقول للربح ورفع قائمة الأسعار وعدم الاحتكار أو التلاعب في أقوات المواطنين محذرا من اتخاذ العقوبات القانونية إزاء المخالفين ، ووجه المؤسسة الاقتصادية بإنزال الكميات الكافية من القمح والدقيق إلى المديريات لكسر الاحتكار.

وتخلل الأمسيات الخواطر والأحاديث الإيمانية من قبل الحاضرين، ومداخلات حول الهموم الوطنية ومنها الحفاظ على وحدة الأمة والتحذير من الالتفات إلى بعض الأصوات النشاز التي تستهدف النيل من وحدة الوطن وأمنه واستقراره تحت ذرائع وأعذارواهية .

وأكد المشاركون ضرورة الوقوف والتأييد المطلق لكل المواقف والإجراءات التي اتخذتها القيادة السياسية لتقوية وتحصين الوطن من أي محاولات للنيل منه ومن وحدته وتماسك أبناء شعبه، ومن ذلك دعوة فخامة الأخ رئيس الجمهورية لأحزاب المعارضة للحوار المسئول والبناء بهدف إصلاح النظام السياسي والتعديل في الحكم المحلي وتعميق روح الإخاء والتسامح بين كافة أبناء

الوطن، ومشاركة الجميع في جهود البناء والتنمية وإيجاد الحلول لأي صعوبات أو مشاكل تعيق العمل.

وفي الأمسيات تقدم بعض المشاركين بتساؤلات واستفسارات أجاب عنها مدراء عموم المكاتب التنفيذية حول تنفيذ المهام ومستوى تقديم الخدمات ومعالجة بعض المشاريع المتعثرة في القطاعات المختلفة ومنها عدم توفر بعض التخصصات العلمية التربوية في المناطق الريفية البعيدة نظرا لقلة عدد الدرجات الوظيفية المعتمدة سنويا التي لا تتعدى 240 درجة للقطاع التربوي الذي يضم 600 ألف طالب وطالبة موزعين على 1400 مدرسة .

كما تطرقوا إلى أهمية تفعيل دور مدراء فروع الخدمة المدنية بالمديريات في الانضباط الوظيفي وفصل المنقطعين عن العمل للفترة القانونية ، وتركيز كليات الجامعة على المخرجات التي تلبي سوق العمل والقيام بالدراسات والأبحاث حول القضايا وتقديم تصورات لمصدر القرار حول الحلول والمعالجات المناسبة لها ، واستكمال مراحل حصر وتوثيق أراضي الوقف لتحديد نوع الاستغلال وتنمية العائدات الوقفية وتفعيل دور المجالس المحلية في الإشراف والمتابعة لقضايا الوقف دون المساس بنصوص الواقفين وقانون الوقف الشرعي.

وتناولت الملاحظات بعض السلبيات التي رافقت تنفيذ مشاريع الطرق بالمحافظة والإجراءات التي اتخذت لمعالجة مثل تلك السلبيات ، وتناولت أيضا المواقع الأثرية والتاريخية وضرورة الاهتمام بها وترميمها وإيصال الطرق إليها وحمايتها من الأيدي العابثة ، كما بينت تأخر بعض الجهات الرسمية والحزبية والأشخاص عن تسديد مستحقات استهلاك الاتصال الهاتفي فرع مؤسسة الاتصالات والبالغة 138 مليون ريال.

وقد أفرزت الأمسيات العديد من النتائج والتوصيات والقرارات الهادفة إلى تعزيز منظومة العمل الرسمي والشعبي والتنظيمي والتنموي في المحافظة وتنفيذها وفق برنامج زمني عن طريق الأجهزة التنفيذية كل فيما يخصه.

في صنعاء

تكريم الدفعة السادسة من حفظة القرآن الكريم

صنعاء / سبأ:

كرمت وزارة الأوقاف والإرشاد أمس الدفعة السادسة من حفظة القرآن الكريم من مدرسة الرحمن لتحفيظ القرآن الكريم في أمانة العاصمة والتي ضمت 11 حافظا.

وفي الحفل التكريمي الذي أقيم بالمناسبة أكد وزير الأوقاف والإرشاد القاضي حمود عبدالحميد الهتار أن الوزارة معنية بالاهتمام بتعليم القرآن الكريم ورعاية حفاظه والإشراف على مراكز ومدارس التحفيظ.

وأشار إلى ما شهده تعليم القرآن الكريم في اليمن مؤخرا من اهتمام كبير تجسد في تخرج الآلاف من الحفاظ والحافظات.

وقال "إن ذلك من نعم الله علي اليمن أن أكرمه بحفظ الآلاف من أبنائه لكتاب الله" كما أشاد بجهود القائمين على مدرسة الرحمن لتحفيظ القرآن الكريم على الجهود التي يبذلونها في تعليم كتاب الله الكريم، وهنأ الحفظة على جهودهم في حفظ القرآن، وأوصاهم بالاهتمام المتواصل بهذا الكتاب العزيز وتمثل قيمه وأخلاقه في الحياة وعدم التفريط به.

ونوه القاضي الهتار إلى أن الوزارة ستقيم دورات تدريبية للحفاظ المتخرجين من مدارس التحفيظ لمزيد من التأهيل والفائدة.

من جانبه ثمن الشيخ محمد ناصر الحزمي عضو مجلس النواب دور وجهود قيادة وزارة الأوقاف والإرشاد وتفاعلها مع الأنشطة الخيرية والدعوية والقرآنية، وكذا الرعاية التي يحظى بها كتاب الله حيث يتخرج سنويا من مدارس التحفيظ أعداد كبيرة من حفظة كتاب الله.

بعد ذلك تم تكريم الحافظين والاستماع لنماذج من القراءات .

حضر الحفل عدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى.

من ناحية ثانية التقى وزير الأوقاف والإرشاد القاضي حمود عبدالحميد الهتار في الأمسية الرمضانية التي أقامتها الوزارة أمس الاول بالحفاظ والحافظات المشاركين في مسابقة الأوقاف الأولى لحفظ القرآن الكريم.

وفي الأمسية تحدث القاضي الهتار، عن جهود وبرامج الوزارة للارتقاء بتعليم القرآن الكريم من خلال وضع المناهج لمدارس التحفيظ والإشراف عليها والسعي لإنشاء قسم خاص بالأسانيد والفقه وإجازة المشيخة في حفظ القرآن الكريم.

ونوه إلى أن الوزارة تقوم حاليا بالإعداد لمسابقة معاذ بن جبل في جامع الجند، في القراءات السبع وأمهات الحديث والفقه، والتي ستقام في شهر رجب من كل عام، بحيث تجرى المسابقة بشكل جيد وأكثر تنظيما بما يحقق الفائدة المرجوة منها في خدمة كتاب الله والسنة النبوية المطهرة.

وكانت وقد اختتمت أمس بالجامع الكبير في مدينة رداع محافظة البيضاء المسابقة الأولى لحفظ القرآن الكريم التي نظمها مكتب الأوقاف والإرشاد في مديريات رداع احتفاء بحلول شهر رمضان المبارك واحتفالات شعبنا بالعيد الـ45 لثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة.

وتنافس خمسون حافظاً في فئات : المصحف كاملاً ونصف المصحف وخمسة أجزاء على مدى خمسة أيام على المراكز الأولى للمسابقة .

وفي الحفل الختامي ألقى وكيل المحافظة لشؤون مديريات رداع عبد الله بن علي ناشر الأحمر كلمة أكد فيها ضرورة تنظيم مثل هذه المسابقات لتشجيع الطلاب لحفظة القرآن الكريم وتجويده وترتيله مشيراً إلى أهمية الاهتمام بالكتاب العزيز قراءة وحفظاً وتفسيرا وعملا .. مشيدا بجهود مكتب الأوقاف والإرشاد في إنجاح المسابقة.

من جانبه استعرض مدير مكتب الأوقاف والإرشاد في منطقة رداع عبد الباسط قاسم الطشي مراحل المسابقة .. مشيدا بفكرة المسابقة الهادفة إلى تحصين الشباب من الافكار المتطرفة والهدامة.. منوها الى اهمية نشر التعاليم الدينية الصحيحة .. لافتا الى انه تم افتتاح مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم في الجامع الكبير في مدينة رداع.

وفي نهاية الاحتفال قام كبار الضيوف بتكريم الفائزين الثلاثة بالمراكز الأولى في كل الفئات، وهم :

في فئة المصحف :

الأول :ياسر محمد الشاهري بمبلغ 20 ألف ريال.

الأول مكرر : علي حيدر بمبلغ 20 ألف ريال.

الثاني : محمد حسين الحرازي بمبلغ 20 ألف ريال.

الثالث : عبد الرقيب بحران بمبلغ 20 ألف ريال.

الثالث مكرر : ياسر السقاف بمبلغ 20 ألف ريال..

فئة نصف المصحف :

الأول : عبد القوي محمد الصلاحي بمبلغ 20 ألف ريال.

الثاني : محمد حسن عبده بمبلغ 20 ألف ريال.

الثالث : منيف أحمد عواس 20 ألف ريال.

الثالث مكرر: راشد صالح الزوبة 20 ألف ريال.

فئة خمسة أجزاء :

الأول : خالد الصبري 20 ألف ريال.

الثاني : عبد السلام المهدي 20 ألف ريال.

الثالث : احمد ناقوس 20 ألف ريال.

الثالث مكرر : عبد الله الفقيه 20 ألف ريال.

كما تم تكريم أعضاء اللجنة المنظمة واللجنة التحكيمية بالمبالغ المالية المرصودة لهم والشهادات التقديرية والهدايا التذكارية القيمة.

وأعلن حسن عبده جيد عضو مجلس النواب في مدينة رداع عن تبرعه بمبلغ 150 ألف ريال لكل حافظ وممن لم يحالفهم الحظ في الحصول على مراكز متقدمه وجميع المشاركين في المسابقة.

حضر الاحتفال رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي بالمحافظة خالد عبد الولي الطشي والأمين العام للمجلس المحلي في مدينة رداع عبد الله أبو طالب وعدد من مدراء المكاتب التنفيذية في مدينة رداع وعدد من الشخصيات الاجتماعية وعدد من العلماء والدعاة.

مسؤول في الكهرباء سخر مما نشرته بعض وسائل الإعلام عن نية اليمن تأجير أراضيه لأمريكا:

توقيع اليمن للاتفاقية تم بأسلوب الاستثمار100% لخدمة التنمية باليمن

صنعاء/ متابعات:

سخر مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء والطاقة مما نشرته بعض وسائل الإعلام من مزاعم وتكهنات مختلقة حول نية اليمن تأجير جزء من أراضية للولايات المتحدة الأمريكية مقابل إنشاء مفاعلات نووية للأغراض السلمية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه.. وقال أن هذا أمر مختلق ولا أساس له من الصحة.

وأوضح المصدر في تصريح نشره موقع صحيفة "26سبتمبرنت" الاليكتروني أن توقيع اليمن على اتفاقية مبدئية مع أحدى الشركات الأمريكية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه عبر الطاقة النووية وحيث سيتم إنشاء مفاعلات نووية لتحقيق هذه الغاية ولأغراض سلمية وبالنظام المعروف دوليا (IPP) تم بأسلوب الاستثمار وحيث ستقوم تلك الشركات بتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه عبر استخدام الطاقة النووية ومن خلال بناء خمسة مفاعلات نووية في اليمن ستولد في المرحلة الأولى حوالي خمسة ألاف ميجاوات وسيكلف هذا المشروع حوالي 15 مليار دولار أمريكي ستقوم الشركة بتوفيرها في مقابل أن تقوم هي ببيع الوحدات المنتجة من الكهرباء والمياه على الدولة والتي بدورها ستقوم ببيعها على ، المواطنين بأسعار مناسبة.. وقد شملت الاتفاقية كافة الجوانب المتصلة بالأمور الفنية وجوانب السلامة والأمان النووي وبالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأضاف المصدر: إن هذا المشروع استثماري 100% لخدمة التنمية في اليمن وليس له أي أبعاد أخرى ولا يحتمل أي اجتهادات خاطئة أو تكهنات أو اختلاق أكاذيب من قبل أي شخص او جهة وعلى النحو الذي تم نشره.

وأكد المصدر بان الشعب اليمني الذي قدم التضحيات الغالية والجسيمة من اجل التحرر من الاستعمار ونيل الحرية والاستقلال الوطني وامتلاك قراراه الوطني المستقل لا يمكن أن يفرط في سيادته واستقلاله أو يقبل على نفسه بأي تواجد عسكري أو قواعد عسكرية أجنبية لأي دولة على أراضية مهما كانت كبيرة ام صغيرة وأيا كان الثمن، مطالبا وسائل الإعلام بتحري الحقائق والمعلومات الصحيحة والابتعاد عن أساليب الإثارة أو التضليل وخدمة الحقيقة والرسالة الإعلامية النزيهة.

مدير أمن حجة يتفقد الجاهزية الأمنية في المحافظة

حجة / عبدالواسع راجح :

تفقد مدير أمن محافظة حجة العميد علي محمد الطميالة سير أداء الاجهزة الامنية في المحافظة خلال زيارته الميدانية التي نفذها خلال اليومين الماضيين لعدد من مديريات المحافظة ، في إطار تفقد الجاهزية الأمنية لمنتسبي الأمن بمديريات المحافظة ونقاط التفتيش والانتشار الأمني فيها .

وفي تصريح لـ 14أكتوبر رفع مدير أمن المحافظة أسمى أيات التهاني للقيادة السياسية بمناسبة أعياد الثورة اليمنية موضحا بأن ما وصلت إليه قوات الأمن في محافظة حجة من تقدم في الاعدادات الامنية والضبط الأمني بشكل عام إنما يرجع للدعم الكبير الذي توليه القيادة السياسية وقيادة القوات المسلحة والأمن بزعامة القائد الاعلى المشير / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

واشار إلى أن الاجهزة الأمنية بمحافظة حجة تقوم بواجبها وبكل اقتدار في أداء مهمتها الوطنية في سبيل حفظ الأمن والاستقرار في المحافظة والعمل على تنفيذ توجيهات القيادة السياسية في تنفيذ قانون منع السلاح في المدن الرئيسية والتي كان لها الأثر في اختفاء هذه الظاهرة السيئة خصوصا في مركز المحافظة الأمر الذي كان له مردود إيجابي في تخفيف هذه الظاهرة السيئة .

وأشاد مدير أمن حجة بالتعاون المشترك بين قوات الامن والمواطنين في إطار ضبط الجريمة ومظاهر حمل السلاح والتخفيف منها.

من جهته أوضح مدير العلاقات العامة بأمن حجة النقيب محمد العبالي بأن إدارة أمن المحافظة قد دشنت الفعاليات الثقافية الرمضانية نهاية الأسبوع الماضي بحضور مدير الأمن ومساعديه وصف وضباط القوات الأمنية والتي تنفذها خلال أيام شهر رمضان المبارك إدارة العلاقات العامة بأمن المحافظة بين وحدات الامن بالمحافظة بهدف تعزيز روح التنافس الشريف وتعزيز الثقافة الوطنية والدينية بين صفوف قوات الامن .

تقرير وطني يحذر من اتساع رقعة التصحر في اليمن

صنعاء/سبأ:

حذرت الإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر من اتساع رقعة التصحر في المناطق الساحلية والجبلية نتيجة الاحتطاب والرعي الجائر، وسوء استغلال إدارة الأراضي الزراعية.

وكشفت الإدارة في تقريرها الوطني الثالث المتعلق بتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر 2006م، أن المناطق الجنوبية والشمالية والشرقية، والتي تضم محافظات حضرموت، شبوة، مأرب، والجوف، تتعرض لدرجة عالية من زحف الرمال يصل ارتفاعها أكثر من 100 متر، في حين يتسارع الانجراف في الأودية الرئيسة والمرتفعات الجبلية.

وأشار التقرير (حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منه) – إلى أن الشريط الساحلي لليمن ابتداءً من محافظة المهرة شرقا حتى باب المندب غربا، ومن باب المندب جنوبا حتى سواحل مدينة ميدي الواقعة على البحر الأحمر شمالا، يعاني من حركة الرمال النشطة التي أصبحت تغطي المنشآت السكنية والصناعية والأراضي الزراعية والطرق العامة ومصادر المياه.

وقال التقرير: " إن نتائج الدراسات التي أجرتها الإدارة مؤخرا حول تدهور الأراضي في الجمهورية اليمنية، أوضحت أن إجمالي مساحة الأراضي المتدهورة 56 مليونا و858 ألفا و151 هكتار، فيما بلغت مساحة الأراضي غير القابلة للاستعمال 389 مليونا و179 ألفا و42 هكتارا، وبلغت المساحة المتدهورة بفعل الانجرافات المائية 5 ملايين و706 آلاف و 9 هكتارات، وبفعل الانجرافات الهوائية 5 ملايين و781ألف و886 هكتارا، وبفعل الملوحة 370 ألف و896 هكتارا، فيما بلغت بفعل التدهور الفيزيائي 127 ألف و175 هكتارا".

ولفت التقرير إلى أن الإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر لم تتمكن حتى الآن من الحصول على أي تمويل لتنفيذ برامجها وخططها منذ مطلع العام 2004م، وبعد أن تحولت الخطة الوطنية المقرة في 2000م، إلى برامج فرعية تم إعدادها في العام 2003م، كما أن الموازنة السنوية المعتمدة للإدارة من قبل وزارة الزراعة والري لا تتعدى ما نسبته 1 % من موازنة الوزارة.

هذا وتسعى الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر 2006 – 2010م، إلى معالجة العديد من المشاكل المتعلقة بتدهور الأراضي والموارد الطبيعية على ضوء ما حددته الخطة الوطنية لمكافحة التصحر.

وحددت الخطة عدداً من الإجراءات المستقبلية، والتي سيتم اتخاذها خلال فترة تنفيذها، والتي تضمنت تحسين البناء المؤسسي في مجال الغابات والتصحر، وتطوير آلياتها بما في ذلك الإطار التشريعي، وتنمية المعرفة المتكاملة لمكافحة التصحر، ومتابعة وتقييم آثار التصحر والجفاف، فضلاً عن القيام بعمليات الصيانة والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار قالت الإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر بوزارة الزراعة والري: " إن برامج الخطة الوطنية لمكافحة التصحر اعتمدت ضمن الإطار الاستراتيجي والتخطيطي للخطة الخمسية الثالثة المتعلق بمجال البيئة وإستراتيجية التنوع الحيوي".

وأشارت إلى أن وزارة الزراعة والري اتخذت إجراءات لسد الفجوات الموجودة في السياسات المستدامة الوطنية المتعلقة بمكافحة التصحر، وذلك من خلال استكمال التشريعات الخاصة بمجال الغابات وحماية البيئة وسلامتها.

اقترحت تعديل الشرط الخاص بمرشح مجلس النواب

المدرسة الديمقراطية تدعو الأحزاب السياسية إلى دراسة مبادرة رئيس الجمهورية

صنعاء/14أكتوبر

رحبت المدرسة الديمقراطية وهي إحدى منظمات المجتمع المدني التي تدير أيضا مجلسي النواب للأطفال وشورى الشباب بمبادرة رئيس الجمهورية لإحداث إصلاحات في المنظومة السياسية ودعت الأحزاب السياسية وأحزاب اللقاء المشترك ومنظمات المجتمع المدني بدراسة التعديلات الدستورية المقترحة ضمن المبادرة وتوضيح وجهة نظرها حول مضمون التعديلات والفائدة التي ستعود على المجتمع منها ومدى إسهامها في تنفيذ برنامج الإصلاح السياسي الشامل الذي يعد اللبنة الأولى لأي إصلاح في المجتمع أو العكس.

وطالبت المدرسة الديمقراطية في بيان تلقت "14أكتوبر" نسخه منه بتعديل فقرة من الدستور وذلك بالشرط (ج) في المادة 2 / 64 الخاص بمرشح مجلس النواب وأقترحت أن يكون مرشح مجلس النواب حاصلا على الشهادة الجامعية بدلا من اشتراط إجادة القراءة والكتابة فقط.

وقال البيان أن هذا التعديل سيسهم في تعزيز الدور الرئيسي لأعضاء مجلس النواب في مختلف الجوانب التشريعية.

يذكر أن المدرسة الديمقراطية منظمة غير حكومية تهدف الى تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والديمقراطية في اليمن.

تتعاظم أفراح الثورة برسوخ النهج الديمقراطي